عاشور:
هدر في المال العام
في رصف الشوارع

هايف:
هناك تعسف ضد الملتحين
في الجهات العسكرية

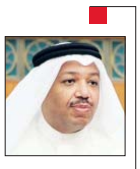

الدويسان:
غير مقبول منع
المواطنين من السفر

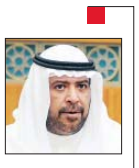

الفهد:
الحكومة تدعم تعديلات
«المدن الإسكانية»

الشمالي: سنستدعي وزراء المالية العرب لوضع نظام «الصندوق»

المبارك: إطلاق اللحى من الأمور التنظيمية

أكدت النائبة د. معصومة المبارك ان «اطلاق اللحى» من عدمه من الامور التنظيمية داخل الوزارات المعنية، ولا يجوز النظر فيها في قاعة عبدالله السالم، مشيرة الى انها صوتت ضد القانون او حتى مناقشته في المجلس، لكونه ليس من الاولويات المهمة التي من اجلها يجري ادراجه على جدول الاعمال المتخم بالقوانين ذات الاهمية.

واضافت المبارك ان مطالبات النواب الاسلاميين غير ذات جدوى، موضحة انهم سيطالبون غدا بالزام المرأة العسكرية بارتداء النقاب، رغم ان هذه الامور تمس بالحرية الشخصية للافراد.

• حسين الحريتي

• صالح الملا

• ناجي عبد الهادي

• مرزوق الغانم

نواب يطلبون مناقشة سياسة «صالات الأفراح»

تقدم النواب عادل الصرعاوي، عبدالرحمن العنجري، صالح الملا، مرزوق الغانم، حسين الحريتي، د. أسيل العوضي، اضافة الى د. سلوى الجسار بطلب تخصيص ساعتين من جلسة المجلس في 22 الجاري، بعد بند الاسئلة مباشرة لمناقشة استيضاح سياسة الحكومة بشأن قرار مجلس الوزراء الذي ينظم تشييد وادارة صالات الافراح في البلاد. وأوضح الطلب ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتولى ادارة جميع صالات الافراح في البلاد، سواء التابعة لها، او التي تنشأ بمعرفة الجمعيات التعاونية او من المتبرعين، وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 637 بتاريخ 22 يوليو 2001، وتأكد بقرارين لاحقين حملا رقم 164 لسنة 2001 ورقم 182 لسنة 2007. واشار الطلب الى ان قرار مجلس الوزراء رقم 237 لسنة 2001 اكد حق الوزارة في ادارة الصالات، وهو ما جاء في اجابة وزير الشؤون الاج تماعية والعمل الموجه الى النائب عادل الصرعاوي في 6 يناير 2010، بان «الشؤون» استندت الى قرار مجلس الوزراء السالف الذكر بفرض ادارتها على المتبرعين عند النظر في الطلبات الجديدة، موضحاً انه يتم حصر دور المتبرع في انشاء الصالة فقط، على ان تكون ادارتها والاشراف عليها من الوزارة اسوة بالمساجد والمستشفيات. وبين الطلب ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تباشر بالفعل مسؤولياتها المستمدة من قرارات مجلس الوزراء بادارة صالات الافراح دون التدخل من المتبرع، الذي يجب ان يقتصر دوره على انشاء الصالة فقط، رغم ان هذه المسؤولية مناطة بها منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم 637، الامر الذي من شأنه ان تبتعد تلك الصالات عن هدفها الاجتماعي الذي من اجله ساهمت الدولة في انشائها بتوفير اجزاء من املاك الدولة العقارية لكي تقام عليها، وان الطلب جاء لاستبيان وجه الحقيقة بهذا الشأن.